

مهمة ١٠ لمقرر دراسات نقدية ٢

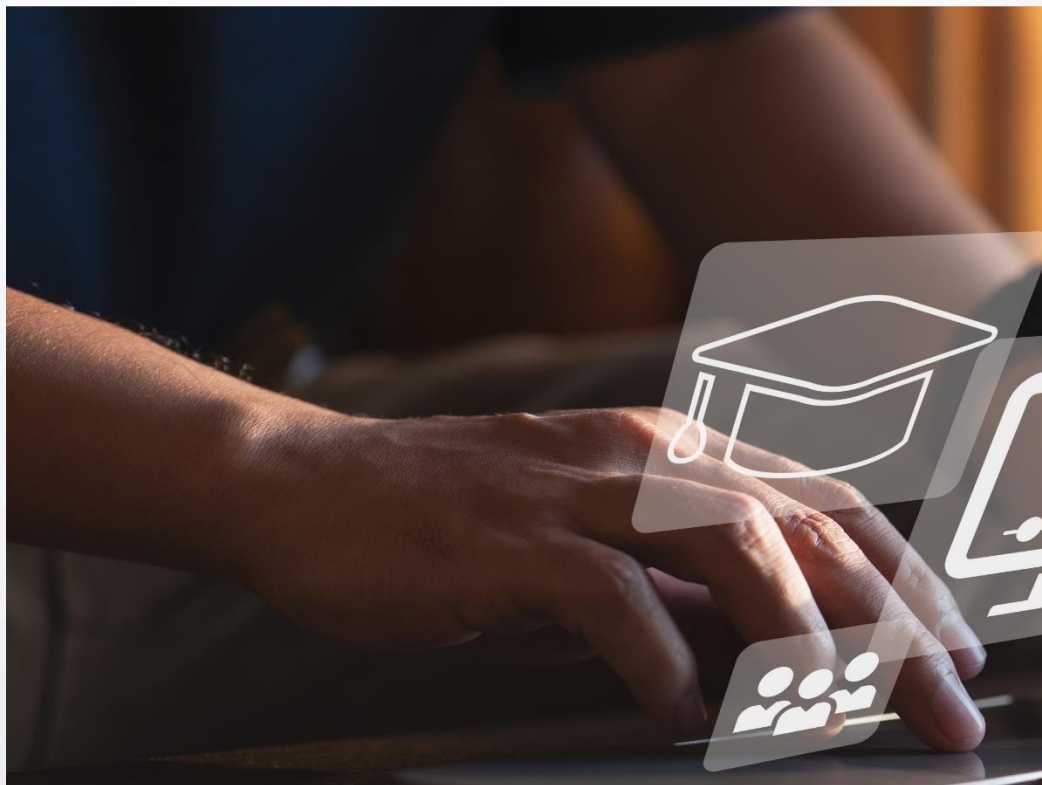
إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي

مهمة ١٠

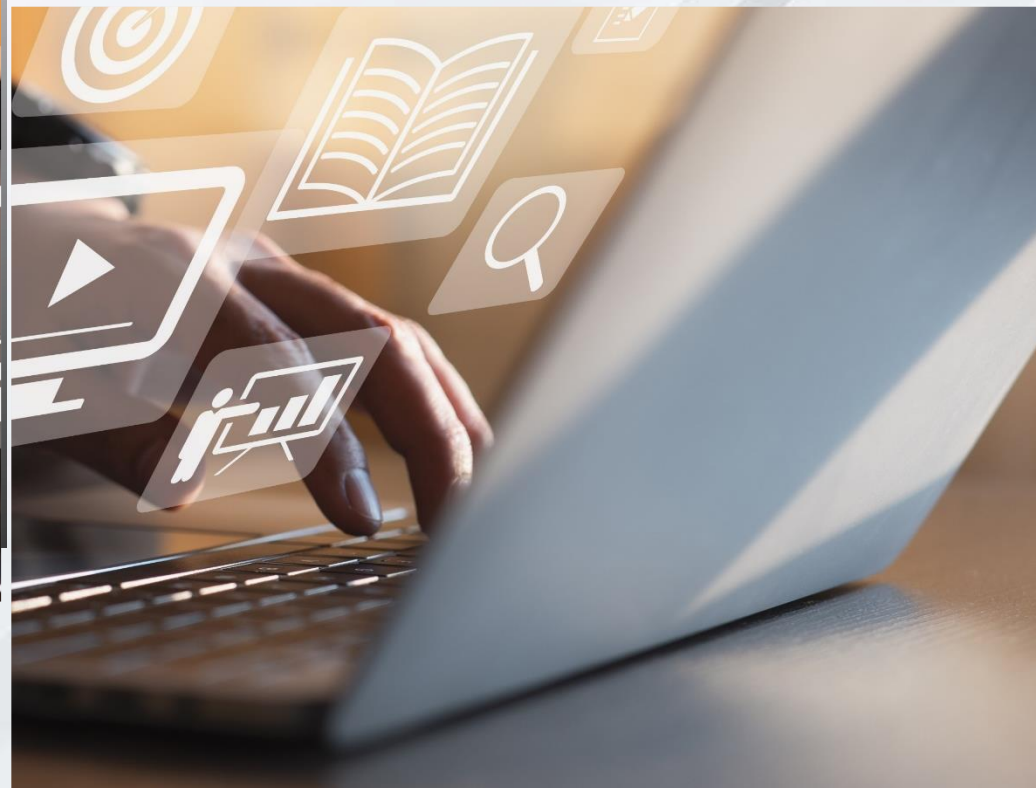


عنوان البحث

"المسؤولية المدنية في عمليات البورصة"



المهمة العاشرة





١. تاريخ النشر:

- أغلب المراجع تعود إلى فقه قانوني قديم نسبياً، مثل: "ينظر: عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية، القاهرة"، وهو مرجع أساسي لكنه قديم.
- لا نجد حضوراً قوياً لمراجع حديثة (آخر ٥-١٠ سنوات).

النقد:

الحدثة ضعيفة، وكان من الضروري تضمين مصادر حديثة (٢٠١٥-٢٠٢٤) تعكس تطورات أسواق المال الإلكترونية والجرائم المالية.

٢. تنوع المصادر (قديم + حديث):

- الباحث أشار إلى مراجع تقليدية وأخرى أحدث قليلاً، مثل: "ينظر: محمد حسين منصور، مسؤولية الوسيط في سوق الأوراق المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠"، وهو أقرب للحدثة مقارنة بغيره.
- إلا أن المزج بين القديم والحديث لم يكن متوازناً.

النقد:

التركيز على المراجع التقليدية جعل التنوع الزمني محدوداً.



٣. صلة المراجع بالموضوع:

- جميع المراجع لها صلة مباشرة بالموضوع، مثل: "ينظر: عبد المنعم فرج الصدة، المسؤولية المدنية، دار النهضة العربية"، حيث تخدم فكرة التأصيل القانوني للمسؤولية المدنية.

- لكن غابت مراجع اقتصادية أو تطبيقية تعكس الواقع العملي لعمليات البورصة.

النقد:

الصلة مباشرة لكنها ضيقة الأفق.

٤. استخدام المراجع لدعم الحجج والنظريات:

- يظهر استخدام المرجع كدعم وصفي للنصوص، مثل قول الباحث: "وقد ذهب جانب من الفقه إلى أن المسؤولية المدنية في عمليات البورصة تظل مسؤولية تقصيرية" (مع الإحالة إلى مراجع فقهية).
- لكنه لم يستثمر الاختلافات بين المراجع لبناء حجج نقدية قوية.

النقد:

الاستخدام مناسب لكنه محدود التحليل.

٥. تنسيق المراجع:

- بعض المراجع موثقة بشكل كامل، لكن لا يظهر التزام صارم بنمط أكاديمي (مثل APA أو Chicago)
- مثال: "السنهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية، القاهرة" دون ذكر سنة النشر أو الطبعة.

النقد:

التنسيق يحتاج ضبطاً أكبر واتساقاً في العرض.

٦. الاقتباس المناسب:

- الباحث اقتبس نصوصاً فقهية بشكل مباشر، مثل: "وقد عرّف السنهوري المسؤولية المدنية بأنها التزام شخص بتعويض ضرر أصاب الغير نتيجة خطأ صدر عنه".
- الاقتباس دقيق لكنه أقرب للنقل المباشر من دون تحليل معمق.

النقد:

الاقتباس سليم لكنه تقليدي.



٧. عدد المراجع:

- المراجع ليست قليلة، لكنها تظل مركزة على المصادر الفقهية فقط.
- لا تكفي لتغطية جميع الأبعاد المتشابكة للموضوع (القانونية + الاقتصادية + المالية).

النقد:

العدد كافٍ للتأصيل، لكنه غير كافٍ للتغطية المتكاملة.

٨. الربط بين المراجع:

لم يظهر ربط واضح بين المراجع؛ إذ يقول الباحث مثلاً: "وهذا ما يتفق مع ما ذهب إليه الفقه الفرنسي..."، لكنه لا يعرض الاختلاف مع مراجع أخرى.

النقد:

غاب التحليل النقدي والربط بين المراجع لتوضيح الفجوات.

٩. استخدام المراجع الأجنبية:

يغلب الطابع العربي على المراجع، مع غياب شبه تام للمراجع الأجنبية الحديثة.

النقد:

غياب المراجع الأجنبية قلل من البعد الدولي للدراسة.

التقييم العام:

المراجع في بحث المسؤولية المدنية في عمليات البورصة متسقة مع موضوع الدراسة وتخدم الجانب القانوني، لكن تغلب عليها المصادر التقليدية والقديمة مثل السنهوري. كما أن التنوع ضعيف، والحدثة غائبة تقريباً، مع غياب المراجع الأجنبية. الاستشهادات كانت وصفية أكثر من كونها نقدية، والتنسيق لم يتبع نمطاً أكاديمياً موحداً.

توصيات للتطوير:

- إضافة مراجع حديثة (٢٠١٥-٢٠٢٤) خاصة بمجال التداول الإلكتروني والجرائم المالية.
- إدماج مصادر تطبيقية وتقارير دولية (مثل هيئة الأوراق المالية)
- الالتزام بنمط توثيق أكاديمي موحد (مثل APA).
- استخدام الاقتباس النقدي والتحليلي بدلاً من العرض الوصفي فقط.
- توظيف مراجع أجنبية لإضافة بعد مقارنة دولي.



Thank You